الاقتصاد والأعمال

النفط الكويتي يرتفع إلى 54.82 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 11 سنتا ليبلغ 54ر82 دولار في تداولات أول أمس الجمعة مقابل 54ر71 دولار في تداولات يوم أمس الأول

وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية ارتفع خام برنت أول أمس 1ر61 دولار ليبلغ 55ر99 دولار للبرميل

في حين أغلقت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط مرتفعة 1ر41 دولار لتبلغ 52ر24 دولار للبرميل.

في عام 2020 ... ضربات مزدوجة لاقتصادات دول الخليج

«الشال»: الاقتصاد الكويتي فقد نحو 7.9 بالمئة من حجمه

11 مليار دينار عجزاً متوقعاً في موازنة 2021/2020

قال تقرير الشال الاسبوعي الصادر عن أهم أحداث عام 2020 : من المقدر أن يفقد الاقتصاد العالمي في العام الإستثنائي 2020 نحو 4.3%– من حجمه أو نحو 3.9 تريليون دولار أمريكي، وتضاعفت مستويات بطالته وأصيب نحو 83.3 مليون من البشر بـ"كوفيد19–" وتوفي بسببه نحو 1.8 مليون نسمة، ومازال هناك من يعتقد أنها مؤامرة غرضها التحكم بالبشر وتحقيق مكاسب ببضع عشرات من المليارات لبعض شركات الأدوية. وخفف من الآثار السلبية المحتملة فوز الرئيس "جو بايدن" في انتخابات 3 نوفمبر الفائت في الولايات المتحدة الأمريكية بما يوحي بخفوت الحرب التجارية الباردة التي قادها الرئيس "ترامب" ضد الصين بالدرجة الأولى وطالت حتى حلفائه، وكله متزامناً مع بداية احتواء لأزمة "كوفيد19–"، لذلك من المتوقع أن يستعيد الاقتصاد العالمي في عام 2021 معظم خسائر 2020 وإن أصبح حجمه أقل من مستوى 2019.

وأصيبت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بضربة مزدوجة، بدأت بانخفاض حاد في أسعار النفط بسبب نشوء حرب نفطية ضمن مجموعة "أوبك+"، وانهارت الأسعار بشكل كبير بعد تداعيات أزمة "كوفيد–19" ومعها بدأت معظم تلك الدول تفقد المستويات العالية لتصنيفها الإئتماني. وتراوحت خسائر اقتصاداتها المتوقعة ما بين 2–% لأدناها لدولة قطر و–9.4% لأعلاها وكانت لسلطنة عُمان وفقاً لآخر تقرير للبنك الدولي الصادر في الأسبوع الفائت. وبلغ معدل سعر برميل مزيج "برنت" للربع الثاني من عام 2020 نحو 29.3 دولار أمريكي وهو قريب من تكلفة إنتاجه لبعض النفوط غير التقليدية. ولازال وضع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ضعيفاً وإن بدأ بالتحسن، فقد بلغ معدل سعر برميل مزيج "برنت" للربع الرابع من عام 2020 نحو 43 دولار أمريكي، ويأتي دعم إضافي من تبني غالبية دول المجلس لإستراتيجيات ضغط لنفقاتها العامة وزيادة إيراداتها غير النفطية، إلى جانب إستراتيجيات على المدى الطويل لتنويع مصادر دخلها.

من المتوقع أن الاقتصاد الكويتي قد فقد في عام 2020 نحو 7.9%– من حجمه وفقاً لتقرير "البنك الدولي" السابق ذكره، ورغم الإصابة المزدوجة لهبوط أسعار النفط و"كوفيد19–"، لم تقم الإدارة الاقتصادية بأي إجراء يوحي بالوعي بعمق الإصابة وضرورة التعامل الجراحي معها، وعليه تسارعت تداعيات عدم استدامة الاقتصاد. وبلغ معدل سعر برميل مزيج النفط الكويتي لعام 2020 نحو 41.5 دولار أمريكي للبرميل فاقداً نحو 35.5%– من معدل 64.3 دولار أمريكي للبرميل في عام 2019، ومن المقدر أن يؤدي ذلك الانخفاض إلى ارتفاع عجز الموازنة من 3.9 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2019/2020، إلى ما بين 10–11 مليار دينار كويتي للسنة المالية الجارية 2020/2021، وذلك يعني فقدان استدامة المالية العامة. وبعد جفاف سيولة الإحتياطي العام ولمواجهة حريق السيولة، قامت الحكومة بإجراءات غير دستورية وفاقدة للحصافة المالية، حيث بدأت بيع أصول غير سائلة من الإحتياطي العام بقيمة 2.3 مليار دينار كويتي، ثم قامت بما هو أخطر بسحب ما تم تحويله من الإيرادات العامة إلى إحتياطي الأجيال القادمة لثلاث سنوات مالية.

وبسبب أزمة اقتصاد العالم والضربة المزدوجة للاقتصاد المحلي، خفض بنك الكويت المركزي سعر الخصم على الدينار الكويتي إلى مستواه القياسي الأدنى البالغ 1.5% بتاريخ 16/03/2020، وذلك بعد خفض سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي إلى قرابة الصفر بتاريخ 15/03/2020، والهدف كان احتواء التداعيات المحتملة للأزمة. وشكلت لجنة برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي في شهر أبريل الفائت تبنت قرارات غرضها دعم الشركات والأفراد من أجل منع تحول أزمة سيولة مؤقتة إلى أزمة ملاءة دائمة تؤدي إلى انتقال التداعيات إلى القطاع المصرفي، وتحقق ذلك بأقل التكاليف على الخزينة العامة المنهكة.

وواصلت منظومة هيئة أسواق المال وبورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة عملها في الحفاظ على الارتقاء بجاذبية الأسهم الكويتية وضمن بيئة متطورة منظورة أدت إلى ترقية بورصة الكويت إلى مستوى الأسواق الناشئة على مؤشر "MSCI" في 30 نوفمبر الفائت. ورغم تداعيات الأزمة المزدوجة وخسارة المؤشر العام للبورصة نحو 11.7%– في عام 2020، إلا أن سيولة البورصة ارتفعت بنحو 35.5% عن مستوى سيولة عام 2019 ببلوغها 10.754 مليار دينار كويتي، وارتفعت مساهمة الأجانب في سيولتها من 19.2% في عام 2019 إلى نحو 26.5% في عام 2020. وبلغت ملكية الأجانب في القطاع المصرفي الكويتي نحو 1.894 مليار دينار كويتي كما في 30/12/2020، رغم تخلف الكويت عن القيام بأي اجراء في إتجاه حل أزمة سيولة الموازنة العامة وأي اجراء بإتجاه الاصلاح الاقتصادي.

وعلى الساحة السياسية المؤثرة في تشكيل الإدارة العامة، أسفرت الإنتخابات النيابية في 5 ديسمبر الفائت عن تغيير نوعي وكمي كبير في مكونات مجلس الأمة، ويعزى هامش كبير من التغيير عن حالة غضب شعبي بسبب انتشار الفساد والهدر في الأموال العامة، وفشل جناحي السلطة السابقين التنفيذي والتشريعي عن تحقيق أي إنجاز يذكر. ورغم المؤشرات الواضحة حول ضرورة تغيير النهج الإداري لإحتواء الغضب، جاء التشكيل الحكومي الجديد بنفس النهج القديم، ومنذ بداية التشكيل مارس نفس خطايا الحكومات السابقة.

ذكر تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن النفط والمالية العامة – ديسمبر 2020 : بانتهاء شهر ديسمبر 2020 انتهى الشهر التاسع من السنة المالية الحالية 2020/2021، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتيلشهر ديسمبر نحو 49.4دولار أمريكي. وحققت الأرباع الثلاثة الأولى من السنة المالية الحالية (أبريل 2020 – ديسمبر 2020) معدل سعر لبرميل النفط الكويتي بنحو 37.8 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 7.8 دولار أمريكي أي بما نسبته 26.1% عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية والبالغ نحو 30 دولار أمريكي للبرميل، بينما أدنى بنحو 17.2 دولار أمريكي للبرميل أو بنسبة 31.2%–من السعر الافتراضي للسنة المالية الفائتة والبالغ 55 دولار أمريكي للبرميل.

وكانت السنة المالية الفائتة 2019/2020 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققتلبرميل النفط الكويتيمعدل سعربلغ نحو 61.6 دولار أمريكي. ومعدل سعر البرميل للشهور التسعة الأولى من السنة المالية الحالية أدنى بنسبة 38.6%– أو بنحو 23.8 دولار أمريكي من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 56%– أو نحو 48.2 دولار أمريكي من سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 86 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة، وانخفض سعر التعادل بعد أن أوقفت الحكومة تحويل تلك النسبة إلى إحتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر ديسمبر بما قيمته نحو 800مليون دينار كويتي، وإذا افترضنا ارتفاع متواضع في مستوى الإنتاج خلال الأشهر الثلاثة المتبقية من السنة المالية الحالية وفق اتفاق "أوبك" الأخير، ومع افتراض استقرار سعر برميل النفط للفترة يناير إلى مارس 2021 عند معدل مستوى 52 دولار أمريكي، فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاجلمجمل السنة المالية الحالية، نحو 8.6 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 3 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 5.6 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.9 مليار دينارکويتيإيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيراداتالموازنةللسنة المالية الحاليةنحو 10.5 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2020/2021 عجزاً بحدود 11 مليار دينار كويتي وربما أقل قليلاً إن ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى من تقديراتنا، وبيانات تسعةأشهرتعطي مؤشر قريب للحجم الافتراضي لعجز الموازنة، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال الشهور الثلاثة القادمة.

استحوذ على 35.5 بالمئة من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة

قطاع المؤسسات والشركات ثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق

ورد في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن خصائص التداول في بورصة الكويت 2020 : أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول في السوق الرسمي" عن الفترة من 01/01/2020 إلى 31/12/2020 وفقاً لجنسية المتداولين والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ولكن نصيبهم إلى انخفاض لكل من مبيعاتهم ومشترياتهم، إذ استحوذوا على 39% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (44.3% لعام 2019) و37.8% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (40.5% لعام 2019). وباع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 4.214 مليار دينار كويتيكما اشتروا أسهماً بقيمة 4.082 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهمبيعاً وبنحو 132.222 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى ارتفاع لكل من مشترياته ومبيعاته، فقد استحوذ على 35.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (29.9% لعام 2019) و31% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (22% لعام 2019)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 3.830 مليار دينار كويتيفي حين باع أسهماً بقيمة 3.345 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيد شراءً وبنحو 484.455 مليون دينار كويتي، وإن استمرت معدلات نمو مساهمته على نفس المستوى، فقد يتصدر الترتيب لتعاملات البورصة للعام الجاري 2021.

ثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 23.1% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (26.7% لعام 2019) و22.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (23.2% لعام 2019)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 2.492 مليار دينار كويتيفي حين اشترى أسهماً بقيمة 2.416مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 75.600 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 6.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (7% لعام 2019) و4.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (6.4% لعام 2019)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 742.309 مليون دينار كويتيفي حين اشترى أسهماً بقيمة 465.676 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر

«أولى تكافل» سددت 791 ألف دينار تعويضاً لأحد العملاء

حسين العتال

كشف نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة الأولى للتأمين التكافلي حسين العتال عن قيام الشركة بتسديد تعويض لأحد عملائها بقيمة 791،380 الف دينارا وذلك تعويضا لخسارة في الممتلكات نتيجة حوادث الأمطار التي تعرضت لها دولة الكويت مؤخراً.

وبهذا الصدد أكّد على أن الملاءة المالية القوية التي تتمتع بها الشركة اليوم تؤهلها للإيفاء بالتزاماتها الكاملة تجاه عملائها.

والتزام الشركة بسداد تعويضاتها لحملة الوثائق المتضررين وبصورة سريعة ضمن شروط الوثيقة المتفق عليها، وذلك تماشيا مع خطة الشركة الاستراتيجية بتقديم أعلى مستوى من الخدمة وتحقيق الرضا التام لعملائها.

«التجارة» تلقت 3760 طلب إيداع علامة تجارية في ديسمبر الماضي

أعلنت وزارة التجارة والصناعة تلقي إدارة العلامات التجارية وبراءة الاختراع لديها 3760 طلب إيداع علامة تجارية عبر البوابة الإلكترونية خلال ديسمبر الماضي.

وقالت «التجارة» في بيان صحافي إنها أنجزت 1191 معاملة طلب تسجيل علامة تجارية و1510 معاملة نشر علامة تجارية و1059معاملة لتسجيل علامة تجارية وإصدار شهادات لها. وأضافت أنها أنجزت 1132 معاملة تجديد العلامات التجارية و379 طلب تأشير بتغيير عنوان واسم مالك العلامة ونقل ملكيتها وشطب تسجيلها وتغيير اسم وكيل التسجيل. وأوضحت «التجارة» أنها أنجزت 1515 معاملة نشر التأشيرات منها 1132 نشر تجديد العلامة التجارية و380 تعديل اسم أو تغيير عنوان و3 تعديل شكل العلامة، إضافة إلى تلقيها 38 طلب معارضة على تسجيل علامة تجارية، وتسجيلها تظلما واحدا من قرار رفض العلامة. وذكرت أنها حصلت رسوما عن جميع المعاملات السابقة 714 ألف دينار كويتي.

وكشفت أيضا عن تحصيل 6659 دينارا رسوما لبراءات الاختراع، موزعة على 3200 دينار عن تجديد براءات الاختراع، و3040 دينارا عن ايداع براءات الـpct، و419 دينارا عن إيداع وتسجيل وفحص وتعديل نماذج صناعية وبراءات اختراع.

«KIB» يحصل على جائزة «أفضل بنك من حيث تصميم الفروع للعام 2020»

أضاف بنك الكويت الدولي "KIB" جائزة جديدة إلى سجله الحافل بالإنجازات والنجاحات المشرفة، بحصوله على جائزة "أفضل بنك من حيث تصميم الفروع للعام 2020" من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلك ضمن سياق حفل توزيع جوائز التميّز والإنجاز المصرفي العربي لعام 2020 الذي تنظمه للعام السادس على التوالي مجلة The Banking Executive Magazine التابعة للاتحاد. ولقد عقد هذا الحفل في بيروت لتكريم وتتويج إنجازات المصارف العربية، بحضور نخبة من كبار المصرفيين والشخصيات الرقابية في المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

وتم اختيار "KIB" للحصول على هذه الجائزة بناءً على تقييم لجنة تصنيف الجوائز التي تتألف من خبراء مصرفيين واقتصاديين من العالم العربي والدولي، الذين قاموا بإجراء دراسة منهجية شاملة للبنك ليجدوا أنه يتوافق مع معايير الجائزة والتي شملت: تبني أحدث التقنيات التكنولوجية المتطورة، الالتزام بتقديم تجربة مصرفية سهلة وآمنة للعملاء، إلى جانب تطبيق التصميم المعماري الفريد من نوعه والتخطيط الهندسي المتميز للفروع.